

الأبعاد الجغرافية السياسية للصراع البيئي في دارفور**Political Geographys dimensions for the Environmental conflict in Darfur**

الكلمات المفتاحية: الجغرافية السياسية

Dr. Ibraheem Qasim Darwash Al-Palani

د. إبراهيم قاسم درويش البالاني

ASSiSt. prof.

استاذ مساعد

جامعة كرميان / كلية التربية / قسم الجغرافيا

University of Garmany – collage of Education – Geography Department.

Ibra_palani@yahoo.com

الملخص

ارتبطت مشكلة دارفور منذ البداية بالتنافس والاحتكاك حول الموارد وتزايد معدلات الفقر بين أبنائه ولاسيما الأجزاء الشمالية منها ، إثر موجات الجفاف التي اجتاحت منطقة الساحل الأفريقي جنوب الصحراء والتي شكل إقليم دارفور جزءا منها ، وقد أسهمت سياسة الاستقطاب الحزبي في تفاقم الازمة والفجوة بين النسيج الاجتماعي لسكان دارفور ، اذ عمد الحزب الحاكم الى دعم القبائل العربية ، في حين دعم حزب الاتحادي الديمقراطي القبائل الأفريقية غير العربية ، مما حول الصراع من دائرة المحاولة للحصول على الموارد الى صراع قبلي - قبلي على طول خطوط التقسيم العرقي العربي - الأفريقي الذي تطور الى مجابهة بين المجموعات القبلية الأفريقية ضد الدولة عام ١٩٩٢ ثم شهدت مجابهة ثانية من هذا النوع في بداية شباط ٢٠٠٣ . لتمتد مديات الازمة والصراع لتشمل جميع أجزاء إقليم دارفور .

تمثل مواقف الفاعلين الإقليميين في كل من مصر وليبيا وتشاد في ايجاد حالة من التوازن ما بين الحكومة المركزية في الخرطوم والمعارضة ، خوفا من انعكاسات الأزمة على دولهم اذ تمثل تلك الدول الجوار الجغرافي الإقليمي لدارفور .

شكل البعد الدولي تأثيراً سلبياً في تأجيج حدة التوتر السياسي والعسكري، والذي تمثل على نحو رئيسٍ بالولايات المتحدة الأمريكية التي عملت على تدويل قضية دارفور في مجلس الأمن

الدولي فضلا عن فرض العقوبات الاقتصادية والسياسية التي كانت تسعى فيها للسيطرة على حقول النفط وسط وغرب أفريقيا بما فيها دارفور وربط الاخيرة مع خط تشاد - كامبيرون الى جانب ابعاد المنافسة الصينية لها في السودان ، في حين تمثل الدور الصيني والفرنسي في المحافظة على مصالحهما الاقتصادية والمتمثلة في الحصول على امتيازات النفط في السودان الا أنّ مسار السياسة الفرنسية تغيرت على نحو تتوافق مع الاجندة الامريكية.

وخلف الصراع في دارفور اكثر من (٢٠٠٠٠٠٠) قتيل وما يقارب عن (٢،٥) مليون لاجئ داخل السودان وخارجه والذي انعكس على البنية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في دارفور والدولة السودانية التي اصبحت مهددة بالتفكك.

، الصراع البيئي، الموارد الطبيعية، دارفور

المقدمة

ترتبط سبل العيش في اقليم دارفور غرب السودان ارتباطاً وثيقاً بالموارد الطبيعية والعامل الايكولوجي، اذ تعد دارفور واحدة من أكبر مواطن التجمعات الرعوية في السودان بل في افريقيا كذلك ،على نحو تكيفت تلك الجماعات في ثقافة الرعي والانتجاع والعيش مع المجتمعات الزراعية المستقرة.

بيد أنّ التدهور البيئي، الذي أصاب اقليم دارفور نتيجة لنوبات الجفاف المتكررة خلال سبعينيات القرن المنصرم، والذي اشتد في جفاف عام ١٩٨٤-١٩٨٦، ولدت ضغوطات كبيرة على سبل العيش واستدامتها، ولاسيما مع زيادة عدد السكان الذي بلغ (٦،٩٧٣،٥٥٩) مليون نسمة عام ١٩٩٤، في حين لم يتجاوز تعداد (٢،١٤٩،٦٥٥) مليون نسمة عام ١٩٧٣، أي بمعدل نمو مقداره (٣،٤) نسمة للمدة ١٩٧٣ - ١٩٩٤، فضلاً عن زيادة اعداد رؤوس الماشية اذ بلغت (١٣٥) مليون رأس عام ٢٠٠٤، في حين لم يتجاوز عددها (٢٩) مليون رأس عام ١٩٧٣.

وفي ضوء ما تقدم ،يسعى البحث للإجابة عن السؤال الرئيس الاتي:-

ما أثر تفويض البنية الاقتصادية لإقليم دارفور، نتيجة للتدهور البيئي ،في زيادة المنافسة والاحتكاك على المراعي الطبيعية، الذي تطور الى صراع مسلح شمل جميع أنحاء الاقليم منذ عام ٢٠٠٣.

ولإجابة عن هذا السؤال يفترض البحث:-

- ١ - يرتبط الصراع في دارفور بندرة الموارد الطبيعية.
 - ٢ - زيادة فاعلية الصراع واستمراره في دارفور بالتدخلات الخارجية.
- تهدف الدراسة الى إبراز أحد العناصر الجغرافية الرئيسة وهي (البيئة) التي يؤثر تدهورها في الموارد الارضية المتجددة، ومن ثم تحفيز أو انفجار الصراعات المحلية. اذ يؤدي عدم ضبط التدهور البيئي، او السيطرة عليه من قبل الدولة نتيجة لسياساتها او ضعفها، الى جانب وجود الانقسامات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية القائمة، الى ان تتحول هذه الصراعات المحلية الى صراعات عنيفة كما هو الحال في دارفور.

وتعتمد الدراسة على المنهج التاريخي، في تتبعه لتطور حجم السكان في منطقة الدراسة، فضلاً عن متابعة التدهور البيئي وتطوره خلال مدد زمنية متعاقبة (١٩٤٦-١٩٧٥) و (١٩٧٦-٢٠٠٥) الى جانب اعتماده منهج النظامي (system approach)، اذ تضم علاقات تفاعلية بين مدخلات ومخرجات النظام، اذ تركز الدراسة هنا على المخرجات المتمثلة في اثر التدهور البيئي في طبيعة الصراع وأبعاده في دارفور، خلال التحليل الشامل، الذي يكشف عن الوضع الذي ينطوي عليه العديد من اصحاب المصلحة خلال مستويات متعددة عمودية (جماعات/الدولة) وأفقية (محلية وإقليمية ودولية) مع أجندهم الخاصة .

اولاً// خصائص الموقع والحدود الجغرافية:-

يقع إقليم دارفور في أقصى غرب السودان بين دائرتي عرض (١٠-٢٠) شمالاً وخطي طول (٢٢-٢٧) شرقاً وتمثل حدودها الشمالية الغربية والغربية والجنوبية الغربية حدوداً دولية لجمهورية السودان والإقليم، اذ تحده ثلاث دول افريقية هي ليبيا وتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى بالترتيب، في حين تمثل حدوده الشرقية وجنوبها الشرقي حدوداً محلية، اذ يحف به ولايتي كردفان والولاية الشمالية على التوالي خارطة (١).

وهو في موقعه هذا يعد اقليماً قارياً حبيساً، نظراً لعدم إطلالته على أي ممر أو سطح مائي، مما جعلته في عزلة على امتداد تاريخه، والذي انعكس على السياسات المتخذة اتجاهه من قبل الأنظمة المركزية الحاكمة في الخرطوم، فضلاً عن تأثيراتها الاجتماعية التي جعلت منه إقليماً ساكناً غير متحرك مع التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي

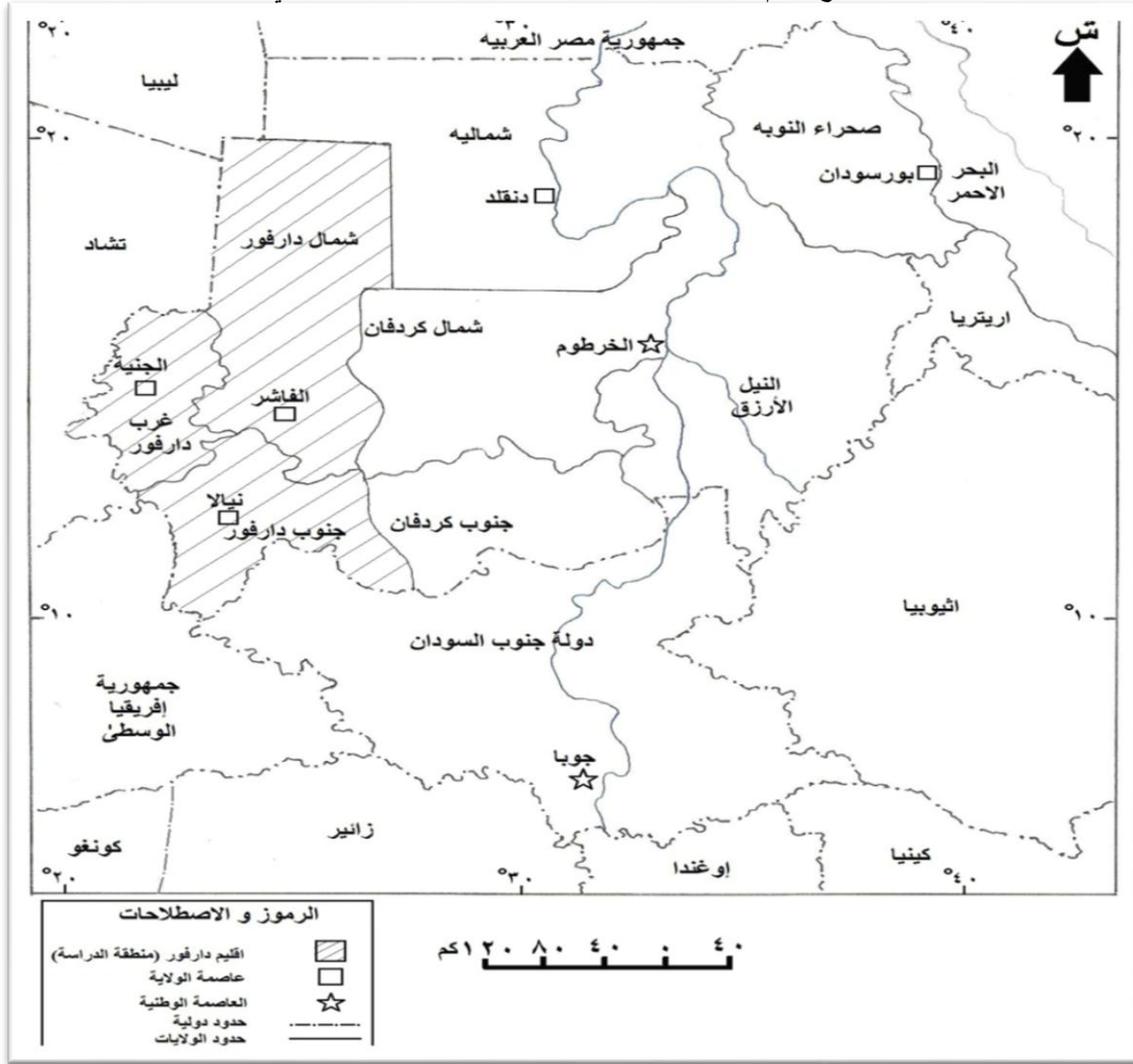
شهدتها القارة أو السودان. ونظراً لامتداد الواسع للإقليم الذي يبلغ أكثر من (١٠٠٠) كم بين شماله وجنوبه و(٥٠٠) كم من الشرق الى الغرب، فقد اعطاه شكلاً اشبه بالمستطيل الذي يبلغ مساحته ما يقارب عن (٤٩٠،٠٠٠) كم^(١)، والذي يشكل نسبة الخمس من مساحة جمهورية السودان قبل استقلال الجنوب عام ٢٠١١، وما يقارب عن نصف مساحة جمهورية مصر ويقارب مساحة فرنسا، واكبر بقليل من مساحة العراق.

ثانياً// تاريخية اقليم دارفور ونشأتها :-

تكونت دارفور بحكم الهياكل الاجتماعية والسياسية السائدة تاريخياً في افريقيا، ولاسيما منطقة جنوب الصحراء، اذ ارتبطت عدد من الجماعات العرقية لتشكيل مملكة او سلطنة، وهكذا تكونت دارفور من ارتباط اثنتين من الجماعات العرقية التي لاتزال موجودة في دارفور، وهما (الدايجو والتتجر وكلاهما من غير العرب) ويعود تحالفهما الى القرن الثاني عشر الميلادي^(٢). الا ان قيام مملكة دارفور على نحو تام كان عام ١٤٤٥م التي ظلت مستقلة عن السودان، مع وجود علاقات تجارية معها، و لم تعط للخرطوم أية وظيفة سياسية في إدارة السلطنة^(٣)

الخارطة رقم (١)

موقع اقليم دارفور بالنسبة للسودان و دول الجوار الجغرافي



المصدر: عمل الباحث اعتمادا على:

٤- محمد علي الفرا و زملائه، أطلس الوطن العربي و العالم، ط ٥، مؤسسة جيو برو جكتس، بيروت، ١٩٨٩، ص ٤٣.

٥- مارينا اوتاوي و مي السعدني، السودان من صراع الى صراع، ط ١، مؤسسه كارنيغي للسلام الدولي، بيروت، ٢٠١٢، ص ٧.

وفي ظل حملة محمد علي باشا الكبير، الذي سيطر على السودان نيابة عن الامبراطورية العثمانية في الربع الأول من القرن التاسع عشر والذي كان هدفه اكتشاف منابع نهر النيل واستثمار مواردها الطبيعية، ظلت دارفور مملكة مستقلة^(٦).

يتسع مجالها الجغرافي وينكمش بحسب ميزان القوى بينها و جيرانها من المملكات والسلطنات .

وفي اثناء الحكم الثنائي (البريطاني - المصري) للسودان عام ١٨٩٩م تخضع دارفور لتلك السلطة، اذ توجه السلطان علي دينار الى الفاشر وحكم سلطنة (دارفور) التي بقيت مملكة قبلية مستقلة. ومع نشوب الحرب العالمية الأولى، اتخذت مملكة دارفور موقفاً معادياً للنظام الثنائي الحاكم للسودان (البريطاني - المصري) ، ووقفت مع الدولة العثمانية متأثرة بنزعتها الدينية، التي طغت على كل الانتماءات الاخرى في تلك المرحلة، بفضل انتشار الحركة المهدية بينهم، والتي كان من بينها انتشار (الخلاوي) لتعليم حفظ القرآن الكريم^(٧). ونتيجةً لموقف السلطنة وشعبها في دعم الامبراطورية العثمانية، فقد اثارت حفيظة وغضب السياسة البريطانية التي دفعتها للتغلغل الى غرب السودان ولأول مرة، فضلاً عن الجنوب، اذ ضمت مملكة كردفان ودارفور الى السودان (المصري- الانكليزي)، وذلك عام ١٩١٦، بعد مقتل علي دينار سلطان مملكة دارفور^(٨).

ثالثاً: البيئة الايكولوجية لإقليم دارفور

تتكون تضاريس الجزء الشمالي لإقليم دارفور من هضبة متموجة، وفي كثير من الاماكن مستوية، يتراوح ارتفاعها بين ٥٠٠ - ٩٠٠م فوق مستوى سطح البحر ، اذ يسودها المناخ الصحراوي الجاف ، حيث تتراوح معدلات الامطار السنوية بين (٥٠ - ١٠٠ملم) سنوياً^(٩)، مما جعلت منها اكثر المناطق هشاشة من الناحية الايكولوجية، اذ لا تنمو فيها سوى بعض الأعشاب والشجيرات الصغيرة التي تصلح لرعي الأبل (الجمال) التي لديها القدرة على تحمل الظروف الجافة .

وتكسو المنطقة ترب رملية تلائم زراعة بعض المحاصيل مثل الدخن والفول السوداني والسمسم، اذ يبلغ مجموع المساحات الصالحة ما يقارب عن (٧) ملايين (دونم) الا إن نصف تلك المساحة هي المستغلة على نحو فعلي، نتيجة لتناقص كميات الامطار والصراعات الدائمة^(١٠).

اما وسط اقليم دارفور فتتمركز فيه سلسلة جبل مرة اذ يصل ارتفاعه الى ما يقارب ٣٠٤٢م فوق مستوى سطح البحر مما يجعلها اعلى قمة في السودان واكثر المظاهر التضاريسية بروزاً فيها ، و تمثل الأراضي الواقعة شرقها من الرمال القارية او ما يطلق عليه محلياً اسم (القيزان)، التي تكون من المناطق الخصبة للزراعة^(١١) ، لذا كانت من اكثر المناطق تركزاً بالسكان والى الغرب من جبل مرة، يتواجد عدد من الأودية التي تمثل في مواسم

الفيضانات، حيث تسيل مياه الامطار التي تتدفق لمئات الأميال غرب دارفور ، ونتيجةً لتلك المسيلات المائية وما تحمله من طمي ورسوبيات، فإن الترب في ذلك الشريط وبطون الأودية توفر مراعي جيدة فضلاً عن مساحات للزراعة.

ويشابه مناخ جبل مرة مناخ البحر المتوسط ، من حيث اعتدال درجات الحرارة وكميات الامطار الساقطة، التي تبلغ كمعدل سنوي بين (٢٠٠-٧٠٠) ملم سنوياً ، اذ تسمح تلك الظروف بزراعة محاصيل متنوعة من الحمضيات والخضروات فضلاً عن الصمغ العربي والسمسم، كما وفرت مراعي طبيعية دائمة، ومناشط اقتصادية متنوعة، أدت الى تكوين مستقرات حضرية فضلاً عن الريف.

وتتباين الصفات الايكولوجية في القسم الجنوبي من دارفور، اذ يغطي أجزاءه الشمالية السافانا الغنية والسهول الطينية، في حين تحتل الغابات المدارية أجزاءه الجنوبية والجنوبية الغربية، التي تقل خصوبة الترب الغرينية فيها لكونها نقطة التقاء لعدد من المجاري المائية^(١٢). ويوصف المناخ بكونه متقلبا وغير منتظم، الا أنه اكثر استقراراً وثباتاً من الجزء الشمالي من دارفور. وقد اتاحت هذه الظروف امكانيات جيدة للرعي، وعلى نحو خاص تربية الابقار.

رابعاً: السكان والمجموعات الأثنية - القبليّة في دارفور.

يشكل السكان العامل المحوري في جغرافية الدولة، والذي لا تتوقف قيمته عند حجمه المطلق حسب، بل تتعداها للتفاعل مع العناصر الأخرى في مقومات الدولة، والتي تشكل توافر الموارد الطبيعية القادرة على تحقيق الاكتفاء الدعامية الفاعلة للاستقرار الجيوسياسي في أي اقليم. اذ إن نظرية ضغط السكان هي في الاساس رؤية الى (العوز) أو (الاكتفاء) وبذلك فهي اقتصادية أكثر من كونها ديموغرافية^(١٣).

وعلى الرغم من عدم توافر البيانات الكافية والدقيقة عن اقليم دارفور قبل عقد السبعينيات نتيجة لتهميشه السياسي والاقتصادي والاجتماعي، الذي جعله بعيداً عن خطط الحكومة المركزية في الخرطوم، الا إنه يمكن إعطاء صورة واضحة عن تطور حجم السكان وتوزيعه في الإقليم خلال المدة ١٩٧٣-١٩٩٤، كما يظهر من الجدول (١) والذي يمكن أن نلخص منه ما يلي :-

١ - بلغ عدد السكان الإقليم نحو (٢,١٤٩,٦٥٥) نسمة عام ١٩٧٣ ثم ازداد في عام ١٩٨٣ ليصبح (٣,١١٣,٦٥٣) مليون نسمة، أي بزيادة مطلقة مقدارها (٩٦٣٩٩٨) نسمة وبمعدل نمو مقدارها (٤,٢%) للمدة ١٩٧٣-١٩٨٣.

٢- استمر السكان بالزيادة عام ١٩٩٤، إذ بلغ مجموعهم (٦,٩٧٣,٥٥٩) مليون نسمة، أي بزيادة مطلقة مقدارها (٣٨٥٩٩٠٦) مليون نسمة وبمعدل نمو (٣,٨) و(٣,٤) للمدة ١٩٨٣-١٩٩٤ و١٩٧٣-١٩٩٤ على الترتيب. على نحو يشير ان الزيادة تضاعف بصورة (٥٠%) تقريباً، خلال المدة ١٩٧٣-١٩٩٤ وقد تركزت هذه الزيادة في الجزء الغربي والجنوبي بنمو اكبر نتيجة للهجرة ولاسيما من الجزء الشمالي من دارفور.

٣- نظرا لصغر مساحة القسم الجنوبي والغربي نسبياً، اللذين يبلغان (٢٧٣٠٠ كم^٢) و(٩٤٠٧٨ كم^٢) بالترتيب^(١٥)، فأنتهما استحوذا على النسب الاعلى من حيث الكثافة السكانية عام ١٩٩٤ إذ بلغت (٧ انسمة كم^٢) و(٤ انسمة كم^٢) في القسم الجنوبي والغربي على التوالي، ويعود ذلك الى البنية الايكولوجية الملائمة من حيث توافر مصادر المياه والأعشاب. في حين بلغت الكثافة السكانية في القسم الشمالي (٤ انسمة كم^٢) لهشاشة البنية الايكولوجية ولاسيما تدني المطر وتذبذبه وارتفاع درجات الحرارة. على نحو جعلتها منطقة طاردة للسكان بصورة مستمرة.

وتشكل دارفور أنموذجاً مصغراً للتعقد الاثني في السودان، ولاسيما ان توزيعها تمايز على نحو وثيق وفق التمايز الايكولوجي، الذي رسم خارطة تقسيم العمل لسكانه.

الجدول (١)

توزيع الجغرافي لسكان إقليم دارفور.

المعدلات السنوي		١٩٩٤	١٩٨٣	١٩٧٣	المنطقة الجغرافية
النسبة %	المدة				
٣,١	١٩٨٣-١٩٧٣	١,٧٦١,٤٢٠	١,٣٢٧,٩٤٧	٩٧٦,٨١٠	شمال دارفور
٣,٧	١٩٩٤-١٩٨٣				
٣,٢	١٩٨٣-١٩٧٣	١,٨١٦,٧٨٣	٤٥٧,٥١١	٣٠٦,٢٠٢	وسط وغرب دارفور
٤,١	١٩٩٤-١٩٨٣				
٣,٨	١٩٩٤-١٩٧٣				
٢,٨	١٩٨٣-١٩٧٣	٣,٣٩٥,٣٥٦	١,٣٢٨,١٩٥	٨٦٦,٦٤٣	جنوب دارفور
٤,٤	١٩٩٤-١٩٨٣				
٣,٧	١٩٩٤-١٩٧٣				
٢,٦	١٩٨٣-١٩٧٣	٦,٩٧٣,٥٥٩	٣,١١٣,٦٥٣	٢,١٤٩,٦٥٥	المجموع
٣,٨	١٩٩٤-١٩٨٣				
٣,٤	١٩٩٤-١٩٧٣				

المصدر: عمل الباحث اعتماداً على:

١٤ - احمد وهبان ، الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر ، دراسة في الاقليات والجماعات والحركات العرقية ، ط ٥ ، ليكس لتكنولوجيا المعلومات ، الاسكندرية ، ٢٠٠٧ ، ص ٢٠٨ ،

*لم يجر اي تعداد رسمي للسكان في السودان ومنها اقليم دارفور بعد عام ١٩٩٤ .
فكما يبدو من الخارطة (٢)، ان قبائل التعايشة والرزيقات والمبانية وبني هلبة وهم قبائل عربية تركزوا في القسم الشمالي من دارفور، لمواءمة البيئة الطبيعية الاقتصادية لهم في ممارسة حرفتهم الاصلية المتمثلة برعي الابل فضلا عن نشاط زراعي صغير تتركز عند منطقة ميدوب في الجزء الشمال الشرقي من شمال دارفور، وينتقل رعاة هذا القسم في فصل الصيف بحثاً عن الماء والكأ حول الأودية و الآبار الى الاجزاء الوسطى والغربية والتي تكون مكتظة بالسكان اذ يمارس غالبيتهم الزراعة المستقرة.

اما في وسط وغرب دارفور وعند جبال مرة فنتركز قبائل الفور غير العربية، وهي اكبر القبائل في الإقليم وقد سمي الإقليم باسمهم وهم سكان مستقرون يمارسون النشاط الزراعي فضلاً عن التجارة ويعود هذا الاستقرار الى غنى البنى الايكولوجية فيها، وعدم تأثرها بالتغيرات المناخية الا بشكل طفيف. والى جانب قبائل الفور فان هنالك عدداً من القبائل الأخرى الأصغر حجماً مثل المساليت والبرتي والتاما والتتجر وهي قبائل غيرعربية، استقرت منذ القدم في هذا الجزء من دارفور.

البيئات الجافة، اذ يكون التركيب الاقتصادي والاجتماعي للسكان انعكاساً لتلك البيئات لكونها تحدد نوعية العمل وامكانات العيش.

اذ تشكل دول جنوب الصحراء الكبرى نموذجاً واضحاً للأقاليم الجافة التي تبدو شدة التغير المناخي واضحة فيها، ومنها اقليم دارفور في غرب السودان فقد عانى الاقليم فترات من الجفاف خلال المدة (١٩٦٨-١٩٧٣) و (١٩٧٩-١٩٨٦)، على نحو شهد تساقط المطر انخفاضاً ملحوظاً لمدة (٢٥) سنة من ١٩٦٦-١٩٩٠، بمقدار يتراوح ما بين ٢٠ و ٤٠% عما كانت عليه^(١٩).

ويتباين اثر الجفاف نتيجة لانخفاض تساقط الامطار في اقليم دارفور زمانياً ومكانياً للمدة (١٩٤٦-١٩٧٥) و (١٩٧٦-٢٠٠٥) كما يظهر في الجدول (٢) الذي يمكن ان نلخص منه النقاط الرئيسية الآتية :-

١- سجلت اعلى المعدلات السنوية للمطر خلال مدد الدراسة في محطة الجنينة التي تقع في غرب دارفور، اذ بلغ المعدل السنوي للمطر (٥٦٤،٢٠ ملم) و (٤٢٠،٧ ملم) للمدتين على التوالي، مما جعلتها من الاقاليم الرطبة ذات الوفرة المائية التي لم تتأثر الأنماط المعاشية والاجتماعية فيها كثيراً بتناقص الامطار.

٢- جاءت محطة نيالا التي تقع جنوب دارفور في المرتبة الثانية بمعدل سنوي (٤٤٨،٧١ ملم) و (٣٧٦،٥٠ ملم) خلال مدد الدراسة، وعلى الرغم من ان كمية الهطول لم تتناقص بشكل كبير، الا ان ارتفاع درجات الحرارة في هذا الجزء فضلاً عن سنوات الجفاف دفع بجزء من السكان الى الانتقال ولاسيما في موسم الخريف.

الجدول (٢)

المعدل السنوي للمطر في اقليم دارفور للمدة (١٩٤٦ - ٢٠٠٥)

المحطة المناخية	المعدل السنوي للمطر (١٩٤٦-١٩٧٥)	المعدل السنوي للمطر (٢٠٠٥-١٩٧٦)	تناقص	نسبة التغيير
الفاشر (شمال دارفور)	٢٧٢،٣٦	١٧٨،٩٠	٩٣،٤٦-	٣٤-%
نيالا (جنوب دارفور)	٤٤٨،٧١	٣٧٦،٥٠	٧٢،٢١-	١٦-%
الجنينة (غرب دارفور)	٥٦٤،٢٠	٤٢٧،٧٠	١٣٦،٥٠-	٢٤-%

٢٠- Jon Barnett & W. Neil Adger, Climate Change, Human security and violent conflict in

Darfur, University of Melbourne, Australia, 2007, pp 639-655, www.elsevier.com

٣ - سجلت أوطاً المعدلات السنوية للمطر في محطة (الفاشر) شمال دارفور اذ بلغت (٢٧٢،٣٦) و(١٧٨،٩٠ ملم) خلال مدد الدراسة والتي تظهر الصفة شبه الصحراوية والصحراوية لهذا الجزء من الاقليم . على نحو أثرت بنويماً وبصورة سلبية على الحياة الاقتصادية والاجتماعية فيه.

٤ - شهدت المحطات الثلاث تغيراً سلبياً في معدلاتها ، خلال المدة (١٩٧٦-٢٠٠٥) مقارنة بالمدة (٩٤٦-١٩٧٥) والتي كانت اشدّها في محطة جنينة اذ بلغت (١٣٦%) ثم محطة الفاشر بنسبة (٩٣،٤٠) ثم محطة نيالا بنسبة (٧٢،٢١%).

٥ - على الرغم من تفاوت شدة التغير في اقسام دارفور كما أشرنا في النقطة (٤) الا أنّ القسم الشمالي كان أكثر تأثراً، لارتباط الحياة الاقتصادية فيها الذي يعتمد حياة الرعاة والزراعة المحدودة في معدلات انتاجها على معدلات الأمطار الساقطة.

ان الاختلالات البيئية العميقة، أجبرت الرعاة وعلى نحو خاص في الجزء الشمالي من دارفور الى الترحال بعيداً عن مناطقهم والدخول في حدود وتخوم القبائل الأخرى التي تعمل في الزراعة المستقرة، ولاسيما في المنطقة الشرقية حول جبل مرة بحثاً عن الماء والكأ، مما ولد نوعاً من الاحتكاكات نتيجة لزيادة المنافسة على تلك الموارد، الى جانب زيادة أعداد السكان وأعداد رؤوس الماشية التي تطورت الى صراعات بمستويات مختلفة.

اذ يشير الباحث السوداني (د. محمد سليمان) إلى إن هناك علاقة ارتباطية كبيرة بين زيادة الاحتكاك والصراعات مع انخفاض كمية المطر في دارفور .اذ يمكن تمييز مرحلتين من الجفاف انعكس تأثيرها على الصراع واستمراره في دارفور^(٢١).

١ - جفاف في منتصف السبعينيات (١٩٧٢-١٩٧٥)، ويوصف بأنه جفاف شديد نسبياً، الا ان تأثيراته على حدة الصراعات كانت متوسط الوطأة، لكون انتاج الغذاء في السودان ومنها دارفور، كان موجهاً نحو تلبية احتياجات الاسواق المحلية. بصورة امكن المخزون من تخفيف شدة تأثير الجفاف.

٢ - جفاف في منتصف الثمانينيات (١٩٨٢-١٩٨٦) ويوصف بأنه جفاف شديد جداً، وقد كان تأثيره كبيراً نسبةً لتوجه الانتاج ولاسيما الرعوي للتصدير الى جانب انفجار الحرب الأهلية في السودان فضلاً عن الحرب التشادية - الليبية .التي اتسع مداها الى مناطق دارفور بحكم الموقع الجغرافي وتداخل القبائل من جهة تشاد مع دارفور ،وانتشار السلاح

والجماعات المسلحة في الاقليم. مما ادى الى زيادة حدة التوتر والصراع القبلي، مع تداخل الهوية الثقافية القبلية في دارفور و الانقسامات المنطقية، ذات الحدود البيئية، الذي كشف التدهور البيئي المستمر فيها عن المنافسة والاحتكاك من أجل الحصول على الارض والمياه، العنصرين الحاسمين لسبل العيش المستدامة في دارفور .

سادساً: مستويات الصراع البيئي في دارفور

ان استمرار النزاعات والاشتباكات المتفرقة منذ عقد الثمانينيات من القرن المنصرم حول المياه والمراعي في دارفور، اخذت وتيرتها بالتصاعد والشدة الى مرحلة امتد الصراع في مداياها الى مستويات اجتماعية وسياسية فضلاً عن أبعادها وتدخلاتها الاقليمية والدولية، مفرزةً نمطاً من الصراعات تمثل الموارد والتدهور البيئي اساساً لتفاقمها وتعدد أبعادها. مما يهدد الأمن البيئي للدولة*، الذي يعد أحد ركائز الأمن القومي لها. اذ يشير الباحث العراقي (د. عباس غالي الحديثي)، إلى أن ندرة المصادر الطبيعية (المنافسة) والقحط البيئي وتدهورها، تمثل نماذج أساسية مسببة للصراعات البيئية في أفريقيا. والذي يصنف تلك الصراعات الى ثلاثة أنماط ومستويات^(٢٢).

أ_ مجموعة مقابل مجموعة .

ب - مجموعة مقابل دولة .

ج- دولة مقابل دولة.

ولغرض الإحاطة بالعوامل المتشابكة وافرازاتها الجيوبوليتكية فقد تمت دراسة مستويات

الصراع البيئي في دارفور على مستويين:-

١- المستوى الاجتماعي - السياسي للصراع

٢- المستويات المكانية للصراع

١- المستوى الاجتماعي - السياسي

تتضافر ثلاث قوى رئيسة لصنع مشكلة الندرة واحتمالات تحفيزها للصراعات، وهي استنفاد أو تدهور الموارد والنمو السكاني واخيراً عدم المساوات في التوزيع الذي يعني حصول بعضهم على جزء اكبر مما يحصل عليه الآخرون.

وتمثل هذه العوامل الابعاد الاجتماعية والسياسية للصراع لذا فضلنا دراسة هذا المستوى على النحو الذي اعتمده الباحث العراقي (د. عباس غالي الحديثي) كما ذكرنا سابقاً وعلى النحو الآتي :-

أ- مجموعة مقابل مجموعة:-

تعود الاحتكاكات بين القبائل في دارفور الى مدد سابقة، والتي برزت على نحو كبير منذ عقد السبعينيات، من القرن المنصرم نتيجة للجفاف والتصحر، والذي كان القسم الشمالي منه اكثر تأثراً كما اوضحنا سابقاً.

وقد تميزت طبيعة تلك الاحتكاكات ونمطها في البدء، بأنها لم تكن على أسس قبلية، بل إنّ التنافس كان من أجل الحصول على الماء والكلأ لذا نجد ان صراعات محلية بين القبائل ذات تكوينات عرقية عربية- عربية أو أفريقية - أفريقية هي طابعها العام ، نتيجة للتوزيع الجغرافي لتلك القبائل في دارفور ،ينظر خارطة (٢) فنجد ان صراعاً بين قبيلتي بني هلبة والمهريّة قد حدثت عام ١٩٨٤ وهما من القبائل العربية، كما ان الصراع بين دار القمر والفلاته التي حدثت عام ١٩٨٦ كانا من القبائل الافريقية^(٢٣)، الا ان تعاظم الجفاف مع نهايات عقد الثمانينيات وبالتحديد بعد عام ١٩٨٦ دفعت إلى هجرة اعداد كبيرة من رعاة القسم الشمالي الى الاجزاء الوسطى والشرقية وحول منطقة جبل مرة، فضلاً عن رعاة الجنوب الى تلك المنطقة ومكثوا فيها بشكل دائم. والتي دفعت قبائل الفور (غير عربية) الى التحالف مع القبائل الافريقية الاخرى للوقوف امام هجمات الرعاة من الشمال والجنوب. وقد ادى هذا التحول في نمط الاحتكاك والصراع، الى ايجاد تحالفات قبلية على اسس عرقية، اذ تحالفت غالبية الرعاة من الشمال والجنوب وهم من العرب (ضد) القبائل غير العربية وهم قبائل الفور والزراع المستقرين^(٢٤).

ب- مجموعة مقابل دولة :-

ان تصاعد الاحداث في دارفور بعد عام ١٩٨٦، نتيجة لانعكاس مديات الجفاف والتصحر على الاقليم، قاد الى انفلات امني، حيث شاعت ظاهرة السطو والنهب المسلح التي شكلت صدعاً مستمراً للحكومة المركزية وحكومة الولايات في دارفور .

وقد تزامن مع هذا التصدع الاقتصادي والامني بروز حركة الاستقطاب الحزبي، التي وقعت خلال عهد الديمقراطية الثالثة في السودان بين عامي ١٩٨٦ - ١٩٨٩، اثناء ولاية

الصادق المهدي اذ عمد الحزبان الكبيران في دولة السودان، وهما حزب الأمة الذي وقف باتجاه دعم القبائل العربية، في حين تركز استقطاب ونشاط الحزب الاتحادي الديمقراطي على القبائل الأفريقية^(٢٥).

كما عمد حزب الأمة الحاكم الى فكرة الميليشيات القبلية من خلال تشكيل قوات الجنجويد، التي ضمت في صفوفها فضلاً عن مقاتلي القبائل الرعوية في دارفور بقايا (الفيلق الاسلامي) الذي أسسه الرئيس الليبي السابق معمر القذافي في الثمانينيات القرن المنصرم، كرأس حربة في الاستراتيجية الليبية لنشر القومية العربية والاسلامية في أفريقيا، وبعد تخلي ليبيا عن الفكرة حلت هذه الميليشيات الذي عاد معظم افرادها الى دارفور. والتي استخدمتها الحكومة السودانية في الحرب على القبائل الافريقية في الاقليم^(٢٦).

وعلى الرغم من وصول حركة الانقاذ الى السلطة عام ١٩٨٩ وخطابها الإصلاحية، الا ان الاستمرار في دعم المركز للقبائل العربية ضد القبائل الافريقية، واصرار عملية التهميش الاقتصادي والسياسي، تحولت ولأول مرة مطالب الاحتجاج او الصراعات القبلية - القبلية الى مواجهة ضد الدولة عام ١٩٩٢. اذ وقع التمرد بقيادة عضو الحركة الاسلامية داود يحيى بولاد ومعه القبائل الافريقية في محاولة للسيطرة والوصول الى جبل مرة الذي اصبح تحت سيطرة وحكم القبائل العربية المدعومة من الحكومة الا ان تلك المحاولة فشلت^(٢٧).

ان نتيجة التسييس الاثني والقبلي في دارفور، قادت الى تحول نمط الصراع في إطار دائرة القبلية- القبلية الى مواجهة مجموعات ذات تكوينات عرقية متماثلة والتي تمثلت بالقبائل الافريقية في دارفور ضد الدولة في صراع عسكري منذ شباط عام ٢٠٠٣ التي كانت ولا تزال تداعياتها السلبية على دارفور والسودان كبيرة، فضلاً عن امتداد مجالاتها الجغرافية الى الاطار الاقليمي والدولي.

ج- دولة مقابل دولة:-

وضعت الجغرافية اقليم دارفور في تداخل حدودي بين السكان وجوارها الجغرافي، المتمثل بليبيا وتشاد على نحو لا تشكل الحدود عائناً امام انتقال السكان من والى دارفور مع هذه الدول، نتيجة لطبيعتها الصحراوية الذي سهلت ذلك الانتقال ولاسيما مع تداخل

الجماعات العرقية عند الحدود الى جانب ضعف دول هذه المجموعة في ضبط الحدود السياسية بينها.

لذلك فإن مؤشر نمط صراع الدولة ضد دولة يكون ضعيفاً، لكون هذه الدول لا تملك استراتيجيات بيئية، بل تمتلك اجندة سياسية تحاول ان تلائمها مع متطلبات بنية النظام العالمي الذي تقوده الولايات المتحدة الامريكية.

فمحاولات التدخل التشادي، تمثل في ايجاد حلول للاجئين البيئيين* من دارفور، الذي بلغ عددهم في تشاد ما يقارب عن ٢٠٠٠٠٠٠ شخص، اذ يؤدي التدهور البيئي الى تزايد أعداد اللاجئين البيئيين والذي يزيد من الطلب على الموارد الطبيعية. مما يشكل عبئاً ثقيلاً على الدول المضيفة (تشاد).

ان الصراع الاجتماعي-السياسي وتطوره مكانياً، قد قاد الى ضرورة تحليله وتفكيكه عبر مستويات مكانية ثلاثة:

اولاً // المستوى المحلي

شكلت ازمة دارفور، نقطة وهن في السياسة السودانية، في أثناء مفاوضات (نيفاشا) مع معارضي الجنوب، الذين كونوا صلات وثيقة مع معارضي دارفور من خلال دعمهم بالإمكانات اللوجستية والمادية، مما جعل الحزب الحاكم (حركة الانقاذ) تحت ضغوط تلك الأزمة بالموافقة على نقاط (نيفاشا) التي بلغت مرحلة الاستفتاء حول تقرير مصير شعب جنوب السودان وإعلان استقلاله في ٢٠١١.

ان استقلال الجنوب واستمرار الصراع والأزمة في دارفور، جعل الأجزاء الشرقية من السودان تطالب بتحسين أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وظهور حركات معارضة فيها للسلطة حتى في الخرطوم، الى جانب اعتراف الحكومة بالمعارضة في دارفور كما حدث في مفاوضات عام (٢٠٠٦) بعد ما كانت تطلق عليهم بالمتمردين .

وامام هذه الصورة الجيوبولتيكية المعقدة التي بلغت فيها السودان المرتبة (١٤٧) ضمن مستويات التنمية بحسب تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١١^(٢٨). فان ميزان القوى للحكومة المركزية في الخرطوم، يضعف في السيطرة على دارفور والاجزاء الاخر من الدولة السودانية، الى أن أصبحت دولة هشة قابله للتفكك.

ثانياً // المستوى الاقليمي

يتركز المستوى الاقليمي على دول الجوار الجغرافي لدارفور والمتمثل بتشاد وليبيا فضلاً عن مصر.

فبالنسبة لتشاد، فقد سعت الى عدم تقديم أية مساعدات للمعارضة تلبيةً لطلب الحكومة السودانية وذلك سعياً لتحقيق النقاط الرئيسية الاتية في علاقاتها مع الخرطوم:-

١ - ضمان عدم إثارة الخرطوم مشكلات لها عند حدودها الشرقية الممتدة بينها والسودان، وبالتحديد عند حدود دارفور وتشاد من خلال التعهد من الجانب السوداني بعدم دعم المعارضة التشادية.

٢ - ان زعزعة الاستقرار في السودان وعلى نحو خاص في دارفور سينعكس سلباً على الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي في تشاد. فمثلاً وصل عدد اللاجئين من دارفور الى تشاد الى اكثر من ٢٠٠٠٠٠٠ شخص.

في حين اتسم الدور الليبي بالغموض، ويعود ذلك لارتباط ليبيا بجميع أطراف النزاع، وقد حاولت ان تأخذ دور الوسيط بين الفرقاء السياسيين في دارفور وحكومة الخرطوم. وقد توارت ليبيا عن دارفور بعد ثورة الربيع العربي التي أطاحت بالرئيس السابق.

اما الموقف المصري فغلب عليه الحيادية والارتكان الى لعب دور توافقي من خلال الارتكاز الى منطلقات رئيسة بشأن الازمة تمثلت في^(٢٩):-

١- الوقوف ضد أي مسعى لتدويل الازمة وضرورة التزام كافة الجهود الدولية خطاً ثابتاً يحافظ على وحدة السودان وسيادته.

٢- الحرص على معالجة الازمة تحت مظلة الاتحاد الافريقي وفي إطار افريقي- عربي.

٣- ضرورة التوصل الى اتفاق شامل بين الحكومة السودانية وإطراف النزاع بشكل نهائي.

ويأتي الموقف المصري، من خلال ادراكه بأن ضعف الحكومة السودانية وزعزعة استقراره سينعكس سلباً على الامن القومي المصري، ولاسيما منذ بداية الازمة شهد الواقع الجيوسياسي السوداني تحديات كبيرة، كان اكبرها حق تقرير مصير الجنوب التي ستكون ورقة ضغط جيوبولتيكية على السودان الشمالي وبمقدار أكبر على مصر، من خلال ارتباط الأمن المائي المصري الذي يعتمد على نهر النيل و التي تكون منابعه من السودان

الجنوبي، اذ تدور الاخيرة في فلك المصالح الاسرائيلية والامريكية، اللتين تستطيعان استخدام المياه كورقة ضاغطة على التوجهات الجيوبولتيكية لمصر.

ثالثاً // المستوى الدولي:

يمثل المشهد الدولي للصراع على دارفور الصورة المصغرة، في اعادة صياغة القارة الافريقية، بما يخدم أهداف واستراتيجيات القوى الفاعلة في عالم ما بعد الحرب الباردة، اذ تمثل الولايات المتحدة الامريكية والصين وفرنسا فضلاً عن الأمم المتحدة، التي أوجدت قراراتها في إطار ميزان القوى المتحكم بها من قبل الولايات المتحدة الامريكية اللاعبين الرئيسيين في التنافس على دارفور، لذا سيتم التركيز على هذه القوى وعلى النحو الاتي:-

أ- الولايات المتحدة الامريكية :-

اتخذت الولايات المتحدة الامريكية موقفاً عدائياً حاسماً ضد الحكومة السودانية منذ اندلاع الصراع في دارفور .

وتجسد هذا الموقف من خلال مجموعة من العقوبات والحملات التحريضية التي تأتي في مقدمتها تدويل مشكلة دارفور من خلال إدراجها على جدول أعمال الأمم المتحدة، وإعطائها مساحة كبيرة من المناقشات ودعم واصدار القرارات الدولية من خلال مجلس الامن ، إذ تم اصدار (١١) قراراً منذ القرار الاول رقم (١٥٥٦) الصادر في عام (٢٠٠٤) وحتى عام (٢٠٠٥) بشأن قضية دارفور، الذي يدور في إطار الحد من الإبادة الجماعية ضد سكان دارفور من قبل السلطة المركزية في الخرطوم والتدخل الاممي وامكانية استخدام القوة^(٣٠). الا إن ايديولوجية الخطاب السياسي الامريكي يرمي في حقيقته الى ابعاد جيوبولتيكية:-

١- الاحتكام بالجغرافيا السياسية الحيوية في العالم ومنها القارة الافريقية التي تمثل السودان جزءاً مهماً منها، لاحتوائها على كميات هائلة من النفط، اذ بلغ الاحتياطي المؤكد فيها (٧،٨) مليار برميل عام ٢٠١٠، وهو بهذا يحتل الرقم العشرين بين دول العالم من حيث احتياطي النفط^(٣١).

٢- الأهمية الجيوستراتيجية لموقع السودان في الحرب الامريكية على الإرهاب، اذ ركزت الولايات المتحدة الامريكية على منطقة القرن الافريقي حيث توجد أكبر قاعدة أمريكية في

جيبوتي. الا إن الاستراتيجية الامريكية وسعت من اعتباراتها الامنية لتشمل منطقة الساحل الافريقي والصحراء الكبرى وغرب افريقيا، بعد أحداث ١١ سبتمبر عام ٢٠٠١.

٣- أضعاف وتفتيت الدولة السودانية، من خلال فرض العقوبات الاقتصادية والسياسية والتدخل الاممي، على نحوٍ ساقط الخرطوم الى توقيع اتفاقية (نيفاشا) عام ٢٠٠٥، وإعلان دولة جنوب السودان، الذي امتد البعد الستراتيجي لبزوغها الى ما وراء التأثير على الامن القومي السوداني الشمالي والمصري في إبعاد الصين من المنافسة على النفط السوداني، ولاسيما وإن نسبة (٨٢%) من الانتاج كان يأتي من الجنوب قبل الاستقلال.

٤- التخطيط لربط نفط دارفور مع خط تشاد - كامبيرون الذي يتم تصديره عبر ميناء كربيبي على المحيط الاطلسي، والذي يشكل بديلاً عن النفط الشرق الاوسط عند الأزمات فضلاً عن تقليل تكاليف النقل، ويمول البنك الدولي هذا المشروع الذي تديره إحدى أكبر الشركات الامريكية وهي اكسون موبيل^(٣٢).

ب - الصين :-

يأتي اهتمام الصين بقضية دارفور نتيجة للشراكة النفطية المتميزة لها مع السودان، اذ حصلت مؤسسة النفط الوطنية الصينية على حق الاستكشاف النفطي في عدة مناطق مهمة من السودان عام ١٩٩٥. وبعد قطع واشنطن لعلاقتها مع الخرطوم عام ١٩٩٧، أسرع بكين الى ملء ذلك الفراغ، وعملت على توطيد علاقاتها الاقتصادية مع الخرطوم على نحو بلغت نسبة الاستثمار الصيني في القطاع النفطي السوداني ما يقارب عن (٤٠%) من أسهم شركة بترول النيل الأعظم السودانية، فضلاً عن حصة الشركة الصينية من النفط حوالي ١٥٠ الف برميل يومياً، ويغطي مشروع الصيني المشترك مساحة تصل الى خمسين ألف ميل مربع في الجنوب ويؤمن النفط السوداني حوالي ٨% من الاحتياجات النفطية الصينية^(٣٣).

وقد اكدت بكين انها تقف بوجه أية عقوبات تفرض على الخرطوم وحتى لو استدعى استخدام حق الفيتو وهذا ما حدث في القرار الاممي (١٥٦٤) عام ٢٠٠٤، الذي نص على تطبيق البند السابع وهو ما يتيح استخدام القوة ضد الخرطوم، الا إن وقوف الصين وروسيا عمل على تغيير صيغته.

لذا تمثل مواقف بكين من أزمة دارفور مصالحتها الحيوية الاقتصادية مع السودان، وفي اطار توجهاتها الجيوستراتيجية في التنافس والحصول على الطاقة في افريقيا.

ج - فرنسا:-

يعود اهتمام فرنسا بقضية دارفور الى ارتباطها التاريخي والسياسي بالمنطقة الافريقية، ولاسيما إن دارفور تشمل الرقعة الجغرافية الفاصلة بين مصالحي المستعمرات الانكلوسكسونية والفرانكفونية (تشاد وافريقيا الوسطى والنيجر والكاميرون) كما تشكل فرنسا الشريك الاقتصادي الثاني للسودان في شرق افريقيا والمستثمر الخامس فيها بعد الدول الاسيوية^(٣٤).

لذا فان الرؤيا الفرنسية في أحداث دارفور جاءت في صنع توازنات ما بين الحكومة ومطالبات المعارضة في دارفور، من خلال دعم الجهات الاقليمية ومنها الاتحاد الافريقي والدول العربية في حل النزاع الى جانب رفض قتل المدنيين و انتشار السلاح بين الميليشيات.

ويأتي التوجه الفرنسي للمحافظة على مصالحها مع الحكومة السودانية التي ترتبط بعلاقات اقتصادية متينة. كما تحاول مقاومة النفوذ الامريكي ومراقبته في دول غرب افريقيا، فضلاً عن المحافظة على النظام التشادي والنظام القائم في افريقيا الوسطى نظراً الى وجودها التاريخي فيهما على المستويين الاقتصادي والثقافي. و تمثل دارفور جوارهما الجغرافي اللتين تتأثران بنتائج الصراع فيها.

الانعكاسات الجيوبوليتيكية للصراع البيئي في دارفور:-

ان محصلة الصراع في دارفور الذي لم يكتمل مشهده الجيوسياسي وحسمه لحد اللحظة، إلا انه ترك اثار جيوبوليتيكية عميقة في بنيان الدولة السودانية وعلى اقليم دارفور نفسها، الذي يمكن رصد نقاط رئيسة منها:-

١ - بلغ عدد القتلى نتيجة للصراع المسلح الى ما يقارب عن ١٠٠٠ الف شخص شهرياً في ذروة الصراع بين سنتي ٢٠٠٣ - ٢٠٠٤، ثم انخفض الى ما بين ١٣٠-١٥٠ شخص شهرياً في نهاية مدة الصراع العسكري ما بين عامي ٢٠٠٨-٢٠٠٩^(٣٥). على نحو يقدر عدد القتلى بما يقارب (٢٠٠,٠٠٠) شخص ويمثل هذا تدميراً للقوى البشرية في الاقليم، ولاسيما وإن الحرب تجعل من القوة الشابة وقودها الدائم.

٢- أدى الصراع العنيف في دارفور منذ عام ٢٠٠٣، الى الهجرة القسرية (النزوح) لما يقارب عن (٢,٥) مليون شخص والذي يشكل نسبة (٥٠%) من اجمالي النازحين في السودان الذي وصل الى خمسة ملايين نازح نتيجة للحروب الداخلية بين الشمال والجنوب وبين الشمال ودارفور، وهي اكبر الاعداد على المستوى العالمي. وتعيش غالبية المشردين (النازحين) في مخيمات غير قادرة على مواصلة الحياة اليومية، اذ تعتمد اعتماداً كلياً على المساعدات الخارجية من أجل البقاء، إذ إن استمرار انخفاض هطول الامطار وتدني خصوبة الاراضي وقلة الانتاجية الى مستوى الكفاف، انعكست على سوء التغذية وتفاقم أزمة الامن الغذائي في الاقليم .

٣- انعدام الأمن والاستقرار الاجتماعي في المخيمات، نتيجة لاكتظاظها بالسكان وعدم كفاية الطعام والمياه، وانخفاض فرص العمل على نحو تفتت ظاهرة السطو والسرقة والقتل بشكل كبير في تلك المخيمات .

٤- وضع السودان في إطار عزلة جيوبوليتيكية، من خلال فرض العقوبات الدولية عليها، وهوما انعكس على البنية السياسية - الاقتصادية وحتى التماسك الاجتماعي . الذي برزت من خلال المظاهرات في العاصمة الخرطوم على غلاء المعيشة والبطالة وكبت الحريات واعاقه عمل مؤسسات المجتمع المدني.

الخلاصة

إن تضاؤل الموارد الطبيعية في اقليم دارفور، نتيجة للتدهور البيئي الذي أصاب منطقة الصحراء الكبرى في افريقيا والذي يشكل اقليم دارفور جزءاً منها، عملت على توثيق الصلة بين الصراعات والتغيرات البيئية على مر السنين في اشكال عدة وللمدد طويلة بسبب الجفاف التي اتصف بها الاقليم على مدى العقود الأربعة الماضية، مما أدى الى زيادة الفقر وانتشار أنماط من الهجرة الموسمية والدائمة بين سكان الاقليم، وبحركة عمودية من الجزء الشمالي ذات النطاق الفقير ايكولوجياً، نحو الاجزاء الغربية والجنوبية الاكثر وفرة. على نحو اصبحت هنالك منافسة بين البدو (الجمالة) والزراع المستقرين، الذين يتنافسون على الأودية أو مجاري الانهار الموسمية ، وقد ارتبط هذا المشهد مع نظام الانتاج الاقتصادي - الاجتماعي الذي يتمثل بتوزيع المجموعات السكانية على أسس قبلية - عرقية حيث تتوزع الرعاة وغالبيتهم من الاصول العربية في نطاق الجزء الشمالي والجنوبي،

في حين يستقر السكان ذو الاصول الافريقية وهم يزاولون الزراعة المستقرة في الاجزاء الوسطى والغربية من دارفور، مما ولدت احتكاكات وتصادمات عسكرية نتيجة لهجرة الرعاة نحو المناطق الزراعية للمنافسة على الماء والارض الخصبة وهما العنصران الحاسمان للحياة المستدامة في دارفور. وعلى نحو عام فان نمط تلك الصراعات كانت تأخذ شكل مجموعات ضد أخرى في البداية.

الا أنّ نمط تلك الصراعات أخذ بعداً اجتماعياً - سياسياً خطيراً، من خلال سياسة الاستقطاب الحزبي القبلي التي مارسها النظام الحاكم في السودان خلال المدة (١٩٨٦-١٩٨٩)، فبدلاً من ايجاده لحلول جذرية لمشكلة نقص الموارد فانه عمل على تزويد القبائل العربية بالسلاح مما عمل على تكثيف النزاع.

كما أخذت مشكلة دارفور، اتجاهاً ونمطاً اخر عما كانت عليه صراعاتها السابقة، اذ أصبحت هذه الصراعات على طول خطوط (القبليّة - العرقية).

وقد ظهرت أولى المجابهات بين المجموعات الافريقية ضد الدولة عام ١٩٩٢، ولتشهد مجابهة ثانية بينهما عام ٢٠٠٣ والتي شملت جميع اقليم دارفور، اذ وضعت تلك القبائل على طول الفجوة العربي - الافريقي ومواءمة أو التعاون مع أحد الاتجاهين.

وشكل البعد الدولي تأثيراً سلبياً في تأجيج حدة التوتر السياسي والعسكري، والذي تمثل على نحو رئيس بالولايات المتحدة الامريكية التي عملت على تدويل قضية دارفور في مجلس الامن الدولي بحسب القرار الاممي (١٥٥٦) في ٢٠٠٤، فضلاً عن فرض العقوبات الاقتصادية والسياسية التي كانت تسعى فيها الى السيطرة على حقول نفط وسط وغرب افريقيا وربط نفط دارفور مع خط تشاد - كامبيرون المقترح، وإبعاد المنافسة الصينية لها في السودان، فضلاً عن توسع استراتيجيتها في محاربة (الإرهاب). وسعت فرنسا في المحافظة على مصالحها الاقتصادية والامنية في السودان وتشاد والمحافظة على مناطق نفوذها في افريقيا من الامتداد الامريكي، الا ان مسار سياساتها تغير لتتوافق مع السياسة الامريكية، في حين كان التوجه الصيني يعمل من أجل الحصول على امتيازات اكبر من نفط دارفور والسودان وفي اطار المنافسة مع الولايات المتحدة الأمريكية في الاستحواذ على مجالات اوسع لمصادر الطاقة في افريقيا.

وتمثل مواقف الفاعلين الاقليميين في كل من مصر وليبيا وتشاد، في ايجاد حالة من التوازن ما بين الحكومة المركزية في الخرطوم والمعارضة، خوفاً من انعكاسات الازمة على دولهم، اذ تمثل تلك الدول الجوار الجغرافي الاقليمي لدارفور.

وقد خلف الصراع في دارفور، اكثر من (٢٠٠,٠٠٠) قتيل، وما يقارب عن (٢,٥) مليون نازح داخل وخارج السودان فضلاً عن اضعاف البنية الاقتصادية والاجتماعية في دارفور وبرزت ظاهرة السطو والنهب وانعكاس حالة الانفلات الأمني والاصطدام في دارفور على الوزن السياسي للسودان، التي باتت مهددة بالتفكك ولاسيما بعد اعلان استقلال الجنوب في عام ٢٠١١.

التوصيات

اولاً - تفعيل اتفاقية سلام دارفور عام ٢٠٠٦ الذي يضع حلاً سياسياً للنزاع ، ويعطي مساحة كبيرة للتفاوض بين الاطراف المتنازعة التي أصبحت على جبهات متعددة ومتعددة من أجل الاسهام في عودة النازحين الدارفوريين الى ديارهم ، وهذا يتطلب تأييداً دولياً للجهود الانسانية ،فضلا عن جهود الوسيط الدولي والاتحاد الافريقي .

ثانياً - توفير رأس المال الكافي وتوظيفه من أجل توليد ما يكفي من الموارد للتقليل من أثر التغيرات المناخية وشحة الموارد التي تقع مسؤولية توفيرها على عاتق الحكومة المركزية في الخرطوم ، فضلاً عن الدعم الانساني من الدول الصديقة والكبرى ، اذ ان مآلات الصراعات واستمراره ينعكس على تفويض شرعية السلطة والهيكل الاجتماعي التي تؤدي الى صراع مفتوح.

ثالثاً - ان المشكلة الاثنية تكون شديدة التعقيد في اطارها التركيبي القبلي أو القومي أو الديني ،مما يتطلب اصلاحاً سياسياً يضمن حقوق الاعتراف بالتنوع والمناقشة العلنية لحقوق الاقليات لذا فإنّ مبدأ المشاركة السياسية واعادة توزيع الثروات وضمان الانتماءات الهوياتي في اطار تنموي هي النقاط الرئيسة لبوادر الانفراج السياسي للأزمة في دارفور .

رابعاً - زيادة الاهتمام بالبحوث الجيوسياسية التي تبحث العلاقة بين البيئة السياسية والبيئة الطبيعية وتغيراتها والخروج من هاجس الدراسات التي تبحث عن موضوعات الامن في اطار الصراع والقوات المسلحة ، والركون الى المقاربات التي تتناول العوامل الدافعة للصراع ، بدلا من مناقشة نتائج الصراع حسب.

Abstract:

The diminishing of natural resources in the region of Darfur, due to the environmental crash that included the great in Africa in which Darfur is apart of it, had made a hug impact to strengthen the relation between the conflict and the environmental changes along the years and ages because of the severe drought that dominated the region for four decades, this long drought caused increasing of the poverty rate and spreading kinds of seasonal and perennial migration and continues ones among the people of the region. The migration performed in a vertical movement from northern part, which is very poor ecologically, to southern and western productive part, thus, as a result, a kind of competition happened between the nomads and the settled farmers. Also, the struggle of Darfur became a tribal ethnic struggle. The first confrontation between the African tribal groups against the government was in 1991, and the second one was in 2003, that included all region of Darfur.

As a result of the conflict in Darfur more than 200, 000 small groups and around 2,5million of emigrants both inside and outside Sudan, which led to a weakening in the economical and social bases and also led to the emergence of burglary and looting, it reflected the unstable condition of security and confrontation in Darfur and in the political importance of Sudan, which became very dangerous to be disassembled especially after the announcing of the independence of southern Sudan in 2011.

الهوامش

- ١- www.eyesondarfur.org
- ٢- كونيال، روبرت ، تاريخ السودان الحديث ، ترجمة مصطفى الجمال ، المركز القومي للنشر ، القاهرة ، ٢٠١٠ ، ص٢٢٩.
- ٣- كونيال، روبرت ، المصدر نفسه ، ص٢٣١.
- ٤- الفراء، محمد علي و زملاؤه، أطلس الوطن العربي و العالم، ط ٥، مؤسسة جيو برو جكتس، بيروت، ١٩٨٩، ص٤٣.
- ٥- أوتاوي، مارينا ومي السعدني، السودان من صراع الى صراع، ط١، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، بيروت، ٢٠١٢، ص٧.
- ٦- شاكر، محمود ، السودان ، ط٢ ، المكتبة الاسلامية ، بيروت ، ١٩٨١ ، ص٥٣ .
- ٧- الخوند، مسعود، الاقليات المسلمة في العالم ، ط٢ ، الشركة الكونية ، بيروت ، ٢٠٠٦ ، ص٦٤.

- ٨- ابراهيم، موسى، قضايا عربية ودولية معاصرة ، ط ١ ، دار المنهل العربي ، بيروت، ٢٠١٠ ، ص ١٧٦.
- ٩- الصياد، محمد محمود و محمد عبدالغني سعودي ، السودان : دراسة في الوضع الطبيعي والبشري والبناء الاجتماعي ، ط ١ ، دارالمعارف الجامعية ، القاهرة ، ص ٢٣١ .
- ١٠- بوش، احمد ادم، جدلية العلاقة بين العوامل البيئية والنزاعات في دارفور ، ملف السلام (٢) مركز دراسات الشرق الاوسط ، ٢٠٠٣ ، ص ٢١.
- ١١- الصياد، محمد محمود، معالم جغرافية الوطن العربي ، المجلد الاول ، ط ١ ، بيروت ، ١٩٧٠ ، ص ٣٧٨ .
- ١٢- العاني، خطاب صكار و ابراهيم عبدالجبار المشهداني ، جغرافية الوطن العربي ، ط ٢ ، جامعة بغداد ، بغداد ، ١٩٩٩ ، ص ١١٣ .
- ١٣- دوفرايجية، موريس، مدخل الى علم السياسية ، ترجمة د. سامي الدروبي واخرون ، ط ١ ، دار دمشق ، سوريا ، بدون سنة الطبع ، ص ٥٧ .
- ١٤ - وهبان، احمد، الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر ، دراسة في الاقليات والجماعات والحركات العرقية ، ط ٥ ، ليكس لتكنولوجيا المعلومات ، الاسكندرية ، ٢٠٠٧ ، ص ٢٠٨ .
- ١٥ - www.bbcarabic.com
- ١٦ - Dr. James Morton, A Darfur Compendium, A review of the Geographical, Historical and Economic, Thames field House, UK, 2009, p, 20.
- ١٧- وهب، علي، المجتمعات البشرية والانماط المعاشية والسلوكية (منهجية الجغرافيا الاجتماعية) ، ط ١ ، دار الفكر اللبناني ، بيروت ، ١٩٩٦ ، ص ١٩٨.
- ١٨- دوماى، اس، الاقتصاد السياسي للحروب الاهلية ، ترجمة ، عبد الاله النعيمي ، ط ١ ، دراسات عراقية ، بيروت ، ٢٠٠٨ ، ص ٥٣ .
- ١٩- عبدالعال، محمد، البيئة والسكان في السودان ،
- ٢٠ - Jon Barnett & W. Neil Adger , Climate change, human security and violent conflict in Darfur , University of Melbourne , Australia , 2007 , pp 639-655 , www.elsevier.com
- ٢١- سليمان، محمد، الحرب في دارفور : تأثير عنصر الموارد ، المجلة السودانية لثقافة حقوق الانسان ، العدد الثامن ، ٢٠٠٨ ، ص ١٣.
- * الامن البيئي (environment security) يعنى بالتهديد المفروض من قبل الاحداث البيئية والمتجهة نحو الافراد والمجتمعات المحلية والامم . انه يركز ايضا على تأثير الصراع البشري والعلاقات

الدولية على البيئة أو على كيفية ان المشاكل البيئية تتعدى حدود الدولة و في مجال الاكاديمي يعرف الامن البيئي بانه العلاقة بين الاهتمامات الرئيسية مثل الصراع المسلح والبيئة الطبيعية ينظر: (wilclopedia the free encyclopedia : environment security)

٢٢- الحديثي، عباس غالي، الصراعات البيئية في القارة الافريقية ، الانماط والنتائج ، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية ، العدد (٦٣) ، ٢٠١١ ، ص ١٩٣ .

٢٣- أحمد وهبان، المصدر السابق ، ص ٢٤٧ .

٢٤- العوض، سناء حمد ، الخريطة الديموغرافية لإقليم دارفور ، السياسة الدولية ، ٢٠٠٧ ، ص ٢٠٢ .

٢٥- النحاس، محمد الامين عباس، أزمة دارفور ، بدايتها وتطورها ، المستقبل العربي ، العدد (٣١٢) ، بيروت ، ٢٠٠٥ ، ص ٧٩ .

٢٦- رأفت، إجلال، أزمة دارفور بين التجاذبات الداخلية والمصالح الخارجية ، شؤون العربية ، العدد (١٢٧) ، القاهرة ، ٢٠٠٦ ، ص ١٠٦ .

٢٧- عبدالله، ادم محمد احمد ، قضية دارفور: الاسباب والتداعيات وسبل المعالجة ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، العدد (٢٢) ، ، بيروت ، ٢٠٠٩ ، ص ٣٧ .

* تم وصف اللاجئتين البيئيين بأنهم الاشخاص الذين لم يستطيعوا تأمين سبل عيشهم في اوطانهم التقليدية بسبب عوامل بيئية غير اعتيادية بشكل اساسي (Norman myers and J. kent environmental exodus: an emergent crisis in the global arena the climate : insfitute , Washington , D.C , 1995,p18

٢٨- برنامج الامم المتحدة الانمائي ، تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٧ ، نيويورك ، ٢٠٠٧ ، ص ١٤٣ .

٢٩- كامل، أحمد خميس ، دارفور بين الضغوط الخارجية والاستجابة الداخلية ، السياسة الدولية ، العدد (١٧٧) ، ٢٠٠٩ ، ص ٢١ .

٣٠- أزمة دارفور، وثائق دولية،هدية مجلة السياسة الدولية، العدد ١٦٣، ٢٠٠٦ .

٣١- عبدان، محمد، أزمة دارفور : وابعاد التدخل الامريكي في المنطقة ، دراسات الشرق الاوسطية ، السنة التاسعة ، العددان (٢٩ و ٣٠) ، المؤسسة الاردنية للبحوث والمعلومات ، ٢٠٠٤ ، ص ١١٧ .

٣٢- السوداني، ابو اسكندر، السودان ومستقبل الصراع الجيوبوليتيكي ، ط ١ ، مركز الغد العربي ، دمشق ، ٢٠٠٨ ، ص ٢٩٦ .

٣٣- باكير، علي حسين ، ديبلوماسية الصين النفطية ، الابعاد والانعكاسات ، ط ١ ، دار المنهل اللبناني ، بيروت ، ٢٠١٠ ، ص ١٢٧ .

٣٤- كامل، احمد خميس، مصدر سابق ، ص ٤٢ .

المصادر

أولاً: المصادر العربية

- ابراهيم، موسى ، قضايا عربية ودولية معاصرة ، ط ١ ، دار المنهل العربي ،بيروت، ٢٠١٠.
- اوتاوي، مارينا ومي السعدني، السودان من صراع الى صراع، ط ١، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي ،بيروت ، ٢٠١٢ .
- باكير ،علي حسين ، دبلوماسية الصين النفطية ، الابعاد والانعكاسات ، ط ١ ، دار المنهل اللبناني ، بيروت ، ٢٠١٠ .
- بوش، احمد ادم ، جدلية العلاقة بين العوامل البيئية والنزاعات في دارفور ، ملف السلام (٢) مركز دراسات الشرق الاوسط ، ٢٠٠٣ .
- الحديثي ،عباس غالي ، الصراعات البيئية في القارة الافريقية ، الانماط والنتائج ، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية ، العدد (٦٣) ، ٢٠١١ .
- الخوند ،مسعود ، الاقليات المسلمة في العالم ، ط ٢ ، الشركة الكونية ، بيروت ، ٢٠٠٦
- دوفرايجية، موريس ، مدخل الى علم السياسية ، ترجمة د. سامي الدروبي واخرون ، ط ١ ، دار دمشق ، سوريا ، بدون سنة الطبع .
- دوما ،ى .اس . ، الاقتصاد السياسي للحروب الاهلية ، ترجمة ، عبد الاله النعيمي ، ط ١ ، دراسات عراقية ، بيروت ، ٢٠٠٨ .
- رأفت ،إجلال ، ازمة دارفور بين التجاذبات الداخلية والمصالح الخارجية ، شؤون العربية ، العدد (١٢٧) ، القاهرة ، ٢٠٠٦ .
- سليمان ،محمد ، الحرب في دارفور : تأثير عنصر الموارد ، المجلة السودانية لثقافة حقوق الانسان ، العدد الثامن ، ٢٠٠٨ .
- السوداني ،ابو اسكندر ، السودان ومستقبل الصراع الجيوبوليتيكي ، ط ١ ، مركز الغد العربي ، دمشق ، ٢٠٠٨.

- شاكِر، محمود ، السودان ، ط٢ ، المكتبة الاسلامية ، بيروت ، ١٩٨١ .
- الصياد،محمد محمود و محمد عبدالغني سعودي ، السودان : دراسة في الوضع الطبيعي والبشري والبناء الاجتماعي ، ط١ ، دارالمعارف الجامعية ، القاهرة .
- الصياد ،محمد محمود ، معالم جغرافية الوطن العربي ، المجلد الاول ، ط١ ، بيروت ، ١٩٧٠ .
- العاني،خطاب صكار و ابراهيم عبدالجبار المشهداني ، جغرافية الوطن العربي ، ط٢ ، جامعة بغداد ، بغداد ، ١٩٩٩ .
- عبدالله ،ادم محمد احمد ، قضية دارفور: الاسباب والتداعيات وسبل المعالجة ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، العدد (٢٢) ، ، بيروت ، ٢٠٠٩ .
- عبدالعال ،محمد ، البيئة والسكان في السودان ،
- عبدان ،محمد ، أزمة دارفور : وابعاد التدخل الامريكي في المنطقة ، دراسات الشرق الاوسطية ، السنة التاسعة ، العددان (٢٩ و ٣٠) ، المؤسسة الاردنية للبحوث والمعلومات ، ٢٠٠٤ .
- العوض، سناء حمد ، الخريطة الديموغرافية لإقليم دارفور ، السياسة الدولية ، ٢٠٠٧ .
- الفراء، محمد علي و زملائه، أطلس الوطن العربي و العالم، ط٥، مؤسسة جيو برو جكتس، بيروت، ١٩٨٩ .
- كامل ،أحمد خميس ، دارفور بين الضغوط الخارجية والاستجابة الداخلية ، السياسة الدولية ، العدد (١٧٧) ، ٢٠٠٩ .
- كونيال ،روبرت ، تاريخ السودان الحديث ، ترجمة مصطفى الجمال ، المركز القومي للنشر ، القاهرة ، ٢٠١٠ .
- النحاس ،محمد الامين عباس ، أزمة دارفور ، بدايتها وتطورها ، المستقبل العربي ، العدد (٣١٢) ، بيروت ، ٢٠٠٥ .

- وهب ،علي ، المجتمعات البشرية والأنماط المعاشية والسلوكية (منهجية الجغرافيا الاجتماعية) ، ط١ ، دار الفكر اللبناني ، بيروت ، ١٩٩٦ .
- وهبان،احمد ، الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر ، دراسة في الاقليات والجماعات والحركات العرقية ، ط٥ ، ليكس لتكنولوجيا المعلومات ، الاسكندرية ، ٢٠٠٧ .

ثانيا: المصادر الاجنبية

James Morton, A Darfur Compendium, A review of the Geographical, Historical and Economic, Thames field House, UK, 2009 .

Jon Barnett & W. Neil Adger , Climate change, human security and Darfur , violent conflict in University of Melbourne , Australia , 2007.

ثالثا: الانترنت

www.eyesondarfur.org

www.bbcarabic.com